نبذة عن المصرف
محركات القيمة
الإدارة العليا
الاستراتيجية
الأداء
الحوكمة
التقارير المالية
معلومات تكميلية

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

كي بي ام جي الفوزان وشركاه مراجعون
ومحاسبون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للإستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2018 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقًا لقواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لتلك القواعد والمتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الهامة

إن أمور المراجعة الهامة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر مراجعة هام، قمنا بتقديم وصف عن كيفية معالجة مراجعتنا لهذا الأمر كما يلي:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

كي بي ام جي الفوزان وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون

pwc

أمر المراجعة الهام	كيف تمت معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الانخفاض في قيمة التمويل كما في 31 ديسمبر 2018م، بلغ إجمالي التمويل للمجموعة 241.9 مليار ريال سعودي، جُنّب مقابله مخصص انخفاض في القيمة قدره 7.8 مليار ريال سعودي. قامت المجموعة اعتباراً من 1 يناير 2018 بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" الذي يقدم نموذج الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات النظرة التطلعية للمستقبل. وعند تطبيقه، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي بأثر رجعي دون تعديل أرقام المقارنة. نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تخفيض في حقوق الملكية للمجموعة كما في ا يناير 2018م بمبلغ 2.9 مليار ريال سعودي. وتم توضيح أثر التحول في إيضاح 3 (أ) للقوائم المالية الموحدة. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الهامة نظراً لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن أحكاماً إدارية هامة ذات تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. وتشتمل المجالات الرئيسية للأحكام على ما يلي: 1. تصنيف التمويل في المرحلة 1 و 2 و 3 استناداً إلى تحديد ما يلي: (أ) تعرضات مع زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها؛ و (ب) تعرضات الانخفاض في القيمة الفردي/التعثر في السداد. 2. افتراضات مستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر في السداد ونسبة التعثر في السداد والتعرض عند التعثر في السداد بما في ذلك ولا ينحصر في تقييم الوضع المالي للعميل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي ذات النظرة التطلعية للمستقبل. 3. الحاجة إلى تطبيق عمليات إحلال إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية والمستقبلية والتي قد لا يتم رصدها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. 4. الإفصاحات الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 والإفصاحات الإضافية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي 7. يرجى الرجوع للإيضاح رقم [3 (أ)] في السياسات المحاسبية الهامة الواردة في القوائم المالية الموحدة المتعلق باعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي 9 – الأدوات المالية، وكذلك السياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والإيضاح [2 (د) (1)] الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية والآلية المتبعة من قبل المجموعة في تقدير الانخفاض في القيمة، والإيضاح [7] الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في التمويل والإيضاح [27 (أ)] المتعلق بتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها بالاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.	حصلنا على فهم حول قيام الإدارة بتقدير الانخفاض في قيمة التمويل بما في ذلك تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ونموذج التصنيف الداخلي للمجموعة والسياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة والآلية المستخدمة في إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. قمنا بمقارنة السياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة والآلية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9. قمنا بتقييم التصميم والتطبيق وكذلك فحص مدى فاعلية إجراءات رقابة الإدارة على ما يلي: – عملية إعداد النموذج بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج واعتماد الافتراضات الرئيسية؛ – تصنيف القروض ضمن مراحل مختلفة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعرضات الانخفاض في القيمة و التعثر في السداد بالوقت المناسب؛ و – مدى سلامة المعلومات المدخلة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. قمنا بتقييم المعايير الخاصة بالمجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد تعرضات الانخفاض في القيمة/التعثر في السداد وتصنيفها ضمن مراحل مختلفة. من خلال اختيار عينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي: – عمليات التصنيف الداخلية التي حُددت من قبل الإدارة استناداً إلى نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة والتأكد من أن عمليات التصنيف هذه تتماشى مع عمليات التصنيف المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ – تحديد المراحل وفقاً لما هو محدد من قبل المجموعة؛ و – عمليات احتساب الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة. قمنا بتقدير الافتراضات الرئيسية بما في ذلك الافتراضات ذات النظرة التطلعية للمستقبل المستخدمة من قبل المجموعة في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وحيث تم استخدام عمليات الإحلال من قبل الإدارة، قمنا بتقييم عمليات الإحلال هذه وعملية الحوكمة حول عمليات الإحلال. قمنا بالتحقق من مدى اكتمال ودقة المعلومات الأساسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2018. قمنا بالاستعانة بالمختصين، حيثما يلزم، لمراجعة عمليات الاحتساب في النموذج ومدى سلامة المعلومات. ونظراً لقيام المجموعة باستخدام المنهجية المعدلة بأثر رجعي لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9، أجرينا جميع المهام المذكورة آنفاً لتقييم الاحتساب الذي قامت به الإدارة لتعديل الخسائر الائتمانية المتوقعة على حقوق الملكية للمجموعة كما في 1 يناير 2018م (نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9).

نبذة عن المصرف
محركات القيمة
الإدارة العليا
الاستراتيجية
الأداء
الحوكمة
التقارير المالية
معلومات تكميلية

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

كي بي ام جي الفوزان وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون

pwc

أمر المراجعة الهام	كيف تمت معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
أتعاب الخدمات المصرفية تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً على التمويل الممنوح للأفراد والشركات. تُعد هذه الأتعاب جزءً لا يتجزأ من عملية تكوين علاقة ارتباط نتج عنه الأداة المالية ولذلك يؤخذ بالاعتبار جميع هذه الأتعاب عند إجراء تعديل على العائد الفعلي وتسجيل الدخل باستخدام ذلك العائد الفعلي المعدل وتصنيفه ضمن "الدخل الإجمالي من التمويل والاستثمار". ونظرًا لضخامة حجم المعاملات والتي في معظمها ذات أتعاب غير جوهرية على المستوى الفردي، تستخدم الإدارة افتراضات ومستويات معينة لتسجيل هذه الأتعاب وتصنيفها ضمن "أتعاب من خدمات بنكية، صافي". لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الهامة نظراً لأن قيام الإدارة باستخدام افتراضات ومستويات معينة قد يؤثر على ربحية المجموعة بشكل جوهري. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح [3 (و)] للقوائم المالية الموحدة.	قمنا بتقييم كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. قمنا بإجراءات المراجعة التالية: – قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ وفحص مدى فاعلية التشغيل للإجراءات الرقابية الأساسية أثناء التطبيق الثابت للافتراضات والمستويات الموضوعة من قبل الإدارة لإثبات دخل الأتعاب. – قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات والمستويات الموضوعة من قبل الإدارة لإجراء التعديلات على العائد الفعلي للتمويل وتسجيل هذا التعديل. – حصلنا على تقييم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والمستويات وأجرينا ما يلي: – مقارنة البيانات للسنة الحالية والسابقة المستخدمة من قبل الإدارة مع السجلات المحاسبية الأساسية على أساس العينة؛ و – تقييم مدى تقدير الإدارة لأثر الأتعاب على "الأتعاب من الخدمات البنكية، صافي" والتصنيف ضمن الدخل الإجمالي من التمويل والاستثمار".

نبذة عن المصرف
محركات القيمة
الإدارة العليا
الاستراتيجية
الأداء
الحوكمة
التقارير المالية
معلومات تكميلية

كي بي ام جي الفوزان وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام 2018م

إن أعضاء مجلس الإدارة ("أعضاء مجلس الإدارة") هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام 2018م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عند توفرها، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري فيها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدّلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل والأحكام المعمول بها في نظام الشركات وأحكام نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، وعن الرقابة الداخلية التي يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل كمنشأة مستمرة والإفصاح، وحسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم أعضاء مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسئولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً كان ناتجاً عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. يُعدُّ التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ

كي بي ام جي الفوزان وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون

جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها أعضاء مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأينا حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل مشتركون في المسؤولية عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما قمنا بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وابلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، ووسائل الحماية ذات العلاقة، حيثما ينطبق ذلك.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا حددنا تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة هامة. قمنا بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة واللوائح الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق – بشكل معقول – المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

استناداً إلى المعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات الأحكام المعمول بها في نظام الشركات وأحكام نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب 8282
الرياض 11482
المملكة العربية السعودية

عمر محمد السقا
محاسب قانوني – ترخيص رقم 369

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 92876
الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني – ترخيص رقم 348

5 جمادى الآخرة 1440هـ
(10 فبراير 2019م)